مشروع بيغن للحكم الذاتي

انطلاقا من هذه «الفلسفة» ومن كل الاعتبارات التي سبق الاشارة اليها تقدمت حكومة اليكود بمشروعها « لتشكيل حكم ذاتي اداري للضفة الغربية وقطاع غزة ، ويتكون المشروع من ٢٦ بندا ، ينص على «الغاء الحكم العسكري » وان «يقام في الضفة والقطاع حكم ذاتي اداري » و « ينتخب السكان مجلسا اداريا يتألف من ١١ عضوا مدة ولايته اربع سنوات ، مقره بيت لحم ، صلاحياته جميع المسائل الادارية ، ويعهد لشؤون الامن والنظام العام الى السلطات الاسرائيلية ، للسكان حق الاختيار الحر بين الجنسيتين الاسرائيلية والاردنية ، وللاول حقوق المواطنية الاسرائيلية من انتخاب وترشيح ، وتشكل لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري ، وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع ، وخصوصا قراراتها بشأن الهجرة من الداخل للخارج ، تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على الضفة والقطاع ، ضمان حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم ، تخضع هذه المبادىء لاعادة النظر فيها بعد مدة خمس سنوات ٠

وفي تفسير من بيغن للبنود الاساسية لمشروعه أكد على بندين بدونهما « ليست هناك اهمية لمشروع الحكم الذاتي » ، وهما ١ ــ « يعهد بشؤون الامن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وغزة الى السلطات الاسرائيلية » و « أن وجود جيش الدفاع الاسرائيلي أمر بديهي ، » والنقطة الثانية التي أكد عليها هي موضوع السيادة اذ قال « وفي البند ٢٤ جزمنا بالقول : تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة ٠ ولعلمها بوجود مطالب اخرى فهي تقترح ــ من اجل الاتفاق والسلام ابقاء مسألة السيادة مفتوحة » (٤٢)٠

ان المشروع الذي تقدم به بيغن ، والذي يتكون من مجموعة بنود جوهرية ، واخرى اجرائية ، يتمسك بالموقف الاسرائيلي التقليدي تجاه المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ ٠ وهو وان غير من «شكل» الحكم الاسرائيلي فانه قد حافظ على طبيعة هذا الحكم، فقد تضمن المشروع ست نقاط رئيسية : (١) قيام حكم اداري ذاتي (٢) تشكيل لجنة ثلاثية ، وبعضوية اسرائيل ، للبت بموضوع الهجرة للداخل وللنظر في القوانين المعمول بها ، وتتخذ القرارات بالاجماع ٠ أي أن لاسرائيل حق الفيتو ٠ (٣) حق اسرائيل بالتواجد العسكري حق بديهي ، (٤) شؤون الامن والنظام من صلاحيات اسرائيل ، (٥) حق اسرائيل بالاستيطان في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ بالتملك في مناطق الاحتلال سنة ١٩٤٨ ، (٦) تتمسك اسرائيل بحقها في السيادة على الضفة والقطاع ٠

ماذا يعني ما تقدم ؟ انه يعني ببساطة شديدة تمسك اسرائيل بالنقطة الجوهرية ، الا وهي موضوع السيادة ، وما يتبعها من حق الاستيطان والتواجد العسكري ، وما تبقى من « تنازلات » فانها لا تؤثر على جوهر المخطط الاسرائيلي بل على العكس من ذلك ، فانها تسهل تنفيذه ، تحت غطاء جديد ، خصوصا اذا ما تذكرنا قول بيغن ، الذي وضع مسألة سيادة اسرائيل ، ومسئوليتها عن الامن والنظام ، وحق الفيتو المعطى لها ، بشأن الهجرة والقوانين المعمول بها ، باعتبارها عناصر ضرورية يصبح المشروع بدونها لاغيا ٠